

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات
والفضاء والتقنية بالرياض

The Impact of Economic Changes on Project Communications, Space and Management in the Technology Commission in Riyadh

هيا راشد الهاجري

222000563

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول – 2025 م

جدول المحتويات

3.....	قائمة الأشكال
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 4
5-6	1.1. المقدمة:
6-7	1.2. مشكلة الدراسة
7	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
7-8	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
	1.3. أهمية الدراسة 8-9
9-10	1.3.1. على المستوى النظري:
10-11	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
	1.4. أسئلة الدراسة 11
10-11	1.5. أهداف الدراسة
12	1.6. فرضيات الدراسة
13	1.7. نموذج الدراسة
	1.8. منهجية الدراسة 14-15
	1.9. الدراسة الميدانية 15-16
16	1.10. مخطط المشروع المقترح
17.....	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
18	2.1. المقدمة:
	2.2. المتغير المستقل 18
	2.3. المتغير التابع 18
9	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
18.....	2.5. دراسات أدبية سابقة في إدارة المشاريع
19.....	2.6. دراسات متعلقة برؤية المملكة 2030
19	2.7. دراسات تناولت العلاقة بين الاستراتيجية والاقتصاد
20.....	2.5. الخاتمة
27-28	قائمة المراجع
21.....	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

- الشكل (1): النموذج المفاهيمي للدراسة 12
- الشكل (2): مخطط المشروع المقترح 15

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

2. المقدمة:

تُعد المشاريع من أهم الأدوات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، إذ تُستخدم كوسيلة رئيسية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية (الخليفي، 2018). وفي المملكة العربية السعودية، تزداد أهمية المشاريع مع توجه الدولة إلى رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي ضمن رؤية المملكة 2030، ما يتطلب إدارة المشاريع بأساليب علمية حديثة تواكب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. ومع الإصلاحات المالية الأخيرة، وتقلبات أسعار النفط، والتطورات السريعة في البنية الرقمية، ظهرت تحديات جديدة أمام الجهات الحكومية التقنية في كيفية التخطيط للمشاريع وتنفيذها ومتابعتها وفق الأطر الزمنية والمالية المحددة (القحطاني، 2020).

أوضحت العديد من الدراسات أهمية فهم العلاقة بين الظروف الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع. ففي دراسة الخليفي (2018) التي تناولت أثر المتغيرات الاقتصادية على المشاريع الإنشائية، أشار إلى أن التغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تخصيص الميزانيات ومرونة الجداول الزمنية. وأكد الدوسري (2021) في دراسته حول إدارة المشاريع الحكومية في ظل المتغيرات الاقتصادية أن الأزمات المالية وتذبذب الموارد من أبرز التحديات أمام المؤسسات الحكومية. كما بينت دراسة القرني (2019) ضرورة تبني استراتيجيات إدارية مرنة لمواجهة الأزمات الطارئة، وأظهرت دراسة الشهري (2020) أن غياب التكيف المؤسسي مع المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف التشغيلية، مما يستدعي البحث عن أساليب جديدة تضمن مرونة التنفيذ.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع، إلا أن معظمها ركز على المشاريع الكبرى في القطاع الخاص أو المقاولات والبنية التحتية التقليدية، بينما توجد فجوة واضحة في الدراسات التي تبحث هذه العلاقة ضمن المؤسسات الحكومية التقنية التي تعتمد على بنية تحتية رقمية وتدير مشاريع معقدة وسريعة التغير مثل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسات ميدانية حديثة تساهم في تقديم حلول عملية تساعد هذه الجهات على تطوير نماذج عمل أكثر مرونة وكفاءة في مواجهة التغيرات الاقتصادية (الدوسري، 2021؛ الشهري، 2020).

تستهدف هذه الدراسة صناع القرار والمديرين التنفيذيين ومديري المشاريع داخل الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، كما يستفيد منها الباحثون والدارسون في مجالات إدارة الأعمال والإدارة العامة وإدارة المشاريع. فهي تبرز أهمية تطوير أطر مرنة تساعد الإدارات الحكومية التقنية على مواجهة التحديات

الاقتصادية وضمان استمرارية المشاريع بكفاءة عالية، بما يتماشى مع متطلبات التحول الوطني نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الاستدامة المالية التي تسعى إليها المملكة من خلال رؤية 2030 (القحطاني، 2020).

وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض، مع تقديم حلول وتوصيات عملية تسهم في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية رغم تقلبات الأوضاع الاقتصادية. وتسعى الدراسة إلى سد الفجوات النظرية والتطبيقية في هذا المجال من خلال تقديم نتائج ميدانية يمكن أن تُعمم على مؤسسات حكومية تقنية مماثلة في المملكة العربية السعودية وخارجها.

2. مشكلة الدراسة

تواجه الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحديات متزايدة في إدارة المشاريع بسبب التغيرات الاقتصادية المستمرة الناتجة عن التحولات في السياسات المالية وتقلبات أسعار النفط (الزامل، 2014). ويضاف إلى ذلك الالتزام الوطني بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي فرضت على المؤسسات الحكومية تبني مشاريع استراتيجية ضخمة ومعقدة تتطلب تخطيطاً دقيقاً وإدارة مرنة للموارد المالية والبشرية (العريفي، 2016). وفي ظل هذه المتغيرات، تبرز هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية كأحدى أهم الجهات الحكومية التي تتحمل مسؤولية إدارة مشاريع حيوية في مجالات البنية التحتية الرقمية والتقنية الحديثة، ما يزيد من حساسية مشاريعها تجاه أي تغيرات اقتصادية مفاجئة.

تشير الأدبيات العلمية إلى أن التغيرات الاقتصادية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مراحل إدارة المشاريع بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ والتقييم النهائي. فقد أوضح الخلفي (2018) أن التقلبات الاقتصادية قد تؤدي إلى إعادة جدولة الموارد وتعديل الخطط الزمنية وتأخير إنجاز الأهداف الاستراتيجية. كما بين الحربي (2020) أن المؤسسات الحكومية تواجه صعوبات إضافية مقارنة بالقطاع الخاص، نظراً لطبيعة الإجراءات التنظيمية وتعدد الجهات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرار، ما يزيد من تعقيد مواجهة التغيرات الاقتصادية ويستدعي وجود خطط بديلة واستراتيجيات تكيف مرنة.

ورغم وجود دراسات متعددة تناولت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع، ركز معظمها على المشاريع في القطاع الخاص أو قطاع المقاولات والإنشاءات أو المشاريع الكبرى المرتبطة بالبنية التحتية التقليدية (الحربي، 2020). بينما لا تزال الدراسات التي تستهدف المؤسسات الحكومية التقنية – مثل هيئة

الاتصالات والفضاء والتقنية – محدودة من حيث عددها وعمقها (الشهري، 2019). وتكمن أهمية هذه الفجوة المعرفية في أن طبيعة هذه المشاريع التقنية تختلف عن المشاريع الإنشائية التقليدية من حيث الأهداف والهيكلية وآليات التنفيذ والمتابعة.

لذلك فإن هذه الدراسة تنطلق من حاجة حقيقية لتحليل هذه الإشكالية بعمق من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع داخل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية باعتبارها حالة تطبيقية، بهدف الوصول إلى نتائج عملية وتقديم مقترحات تدعم صناع القرار ومديري المشاريع في مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأداء وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الأطر الزمنية والمالية المقررة بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

1. فجوات على المستوى النظري

على المستوى النظري، ركزت الأدبيات السابقة بشكل أساسي على دراسة العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في القطاعات الخاصة أو المشاريع الإنشائية الكبرى، حيث أوضحت هذه الدراسات أثر الأزمات المالية والسياسات الاقتصادية على مشاريع الإنشاء والصناعة (الشهري، 2019؛ العريفي، 2016). ومع ذلك، فإن المؤسسات الحكومية التقنية، التي تتعامل مع مشاريع استراتيجية ترتبط بالبنية التحتية الرقمية والفضائية وتخدم توجهات التحول الرقمي الوطني، لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسات الأكاديمية التي توضح أبعاد هذه العلاقة بعمق. ولا تزال هناك حاجة لتطوير الأطر النظرية التي تشرح تأثير التغيرات الاقتصادية على بيئة العمل في الجهات التقنية الحكومية، وتبين خصوصية هذه المشاريع مقارنةً بالمشاريع التقليدية الأخرى (الخليفي، 2018). وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار علمي يربط التغيرات الاقتصادية بفعالية إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.

2. فجوات على المستوى التطبيقي

أما على المستوى التطبيقي، فتشير الأدبيات والممارسات العملية إلى وجود حاجة متزايدة لتطبيق نماذج عمل مرنة ومحدثة داخل المؤسسات الحكومية التقنية، بهدف التكيف مع التغيرات الاقتصادية المستمرة وضمان استدامة تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية (الحربي، 2020). وعلى الرغم من أن بعض الجهات تعتمد بالفعل إجراءات مرنة وخطط بديلة، إلا أن هذه الممارسات غالبًا ما تكون فردية أو غير موثقة بشكل علمي ومبني على بيانات ميدانية. وتُبرز الدراسات الحديثة محدودية الأدلة التطبيقية التي توضح كيف يمكن

للمؤسسات الحكومية التقنية تبني استراتيجيات فعّالة للتكيف مع الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية (الدوسري، 2020). ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة العملية من خلال تقديم نتائج مدعومة ببيانات ميدانية قابلة للتطبيق لدعم متخذي القرار في الهيئة.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:
«ما أثر التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض؟»

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على حد سواء. فعلى المستوى النظري، تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة تتعلق بالعلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية التقنية، إذ تركز الأدبيات السابقة بشكل أكبر على المشاريع في القطاع الخاص أو المشاريع الإنشائية، بينما لم تنل الهيئات الحكومية ذات البنية التحتية الرقمية والفضائية نصيباً وافياً من البحث الأكاديمي (الشهري، 2019). (ومن هنا، توفر هذه الدراسة مرجعاً علمياً حديثاً يمكن للباحثين والدارسين الاعتماد عليه لفهم تأثير المتغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع الحكومية، كما أنها تمد جسوراً بحثية لدراسات لاحقة يمكن أن تتوسع في دراسة هذه العلاقة من زوايا متعددة وفي هيئات أخرى ذات طبيعة تقنية مماثلة) العريفي، 2016).

وعلى المستوى النظري أيضاً، تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً ومنهجياً يساعد في تطوير النماذج الأكاديمية التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية التي تعالج نفس الإشكالية من منطلقات جديدة، مثل دراسة دور الابتكار الرقمي أو التحول الرقمي في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، ما يسهم في توسيع القاعدة المعرفية في حقل إدارة المشاريع الحكومية.

أما على المستوى التطبيقي، فتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم مؤشرات ميدانية دقيقة وتحليلات واقعية لصناع القرار والمديرين التنفيذيين في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. إذ تمكنهم النتائج المتوقعة من التعرف بشكل أوضح على التحديات الاقتصادية التي قد تؤثر في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع، كما توفر لهم إطاراً عملياً لبناء سياسات مرنة وخطط طوارئ تستجيب بسرعة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة (الحربي، 2020). (ويُتوقع أن تسهم التوصيات المستخلصة من هذه الدراسة في تحسين كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة، بما يعزز مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 التي تؤكد على رفع كفاءة الإنفاق وضمان جودة المشاريع الحكومية) الزامل، 2014).

كما يمكن لهذه الدراسة أن تكون دليلاً تطبيقياً للجهات الحكومية التقنية الأخرى التي تواجه ظروفًا اقتصادية مماثلة، إذ يمكن توظيف النتائج لتطوير برامج تدريبية متخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية، وابتكار حلول مبتكرة تضمن استمرارية المشاريع وتحقيق الأهداف المخططة بأعلى درجات الكفاءة. وبهذا فإن هذه الدراسة لا تكتفي بإضافة قيمة علمية إلى الأدبيات الحالية، بل تقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق، مما يعزز ربط الجانب الأكاديمي بالممارسة الفعلية في بيئة العمل الحكومي التقني.

3. على المستوى النظري:

تُعد هذه الدراسة ذات قيمة علمية مضافة، إذ تسهم في سد فجوة واضحة في الأدبيات العربية المتعلقة بمجال إدارة المشاريع داخل المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة التقنية، وهي زاوية لم تتلحقها من البحث الأكاديمي الكافي مقارنةً بالدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في القطاع الخاص أو المشاريع التقليدية مثل الإنشاءات والبنى التحتية) الشهري، 2019. (وتوفر الدراسة إطاراً علمياً متكاملاً يشرح العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والعمليات الإدارية للمشاريع في بيئة العمل الحكومي التقني، بما يدعم تطوير هذا الحقل المعرفي ويوفر مرجعاً موثقاً باللغة العربية يمكن للباحثين والطلاب الرجوع إليه والاستفادة منه) العريفي، 2016).

كما أن هذه الدراسة تساهم في توسيع نطاق النقاش الأكاديمي من خلال تقديم نموذج نظري يُمكن تكيفه واختباره في سياقات وقطاعات حكومية أخرى، خاصة مع تزايد الحاجة إلى دراسات معمقة تتناول تأثير الظروف الاقتصادية على أداء الهيئات الحكومية في ظل رؤية المملكة 2030. وتُعد هذه الدراسة نقطة انطلاق لبناء نماذج نظرية إضافية يمكن استخدامها لتطوير سياسات إدارة الأزمات وإعادة هيكلة استراتيجيات إدارة المشاريع بما يتلاءم مع التغيرات المتسارعة في الأسواق والبيئة المالية.

ومن منظور أكاديمي أوسع، تعزز الدراسة ربط المفاهيم الإدارية مثل التخطيط والتنفيذ والتقييم مع النظريات الاقتصادية التي تفسر سلوكيات الأسواق وتقلباتها، وتبرز كيف تنعكس هذه التغيرات على القرارات الإدارية اليومية في المؤسسات الحكومية التقنية. كما تفتح الباب أمام الباحثين لإجراء دراسات مقارنة بين إدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ما يساعد على اكتشاف الفروق الجوهرية في أساليب الإدارة والتكيف والحوكمة في ظل الأزمات الاقتصادية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد هذه الدراسة مرجعاً علمياً يُعزز المحتوى العربي في موضوع حيوي يزداد أهميته مع تطور المشروعات التقنية الكبرى التي تنفذها المملكة، ويمكن أن تستفيد منه الجامعات والمراكز البحثية

عند إعداد رسائل علمية جديدة أو مقارنات تطبيقية مع تجارب دولية مماثلة. وبهذا، فإن القيمة النظرية لهذه الدراسة لا تقتصر على تقديم معرفة جديدة بل تمتد إلى تحفيز المجتمع الأكاديمي لإعادة دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والإدارية في سياقات مختلفة تدعم خطط التنمية المستدامة.

4. على المستوى التطبيقي:

توفر هذه الدراسة بيانات عملية وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن أن يستفيد منها صناع القرار ومديرو المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية وغيرها من الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، حيث تسلط الضوء على كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية ووضع خطط واستراتيجيات بديلة تضمن استدامة المشاريع ورفع كفاءتها التشغيلية. ومن خلال النتائج والتحليلات الميدانية التي تقدمها، يمكن للهيئة والجهات المشابهة بناء برامج عمل وخطط طوارئ أكثر مرونة، بما يساعد على إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية حتى في ظل الأزمات الاقتصادية أو التقلبات المفاجئة في الأسواق) الحربي، (2020).

كما تقدم هذه الدراسة حلولاً تطبيقية يمكن تبنيها لتطوير نماذج عمل جديدة لإدارة المشاريع، مثل تبني آليات رصد التغيرات الاقتصادية وتحليل أثارها بشكل دوري، وتدريب مديري المشاريع على مهارات التكيف السريع واتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة وحديثة. ومن المتوقع أن تساهم التوصيات التي ستخرج بها الدراسة في دعم المؤسسات الحكومية التقنية في تطوير سياسات إدارة مخاطر اقتصادية فعالة، وتعزيز قدرات فرق العمل على تجاوز الأزمات بأقل خسائر ممكنة مع ضمان استمرارية العمل بجودة عالية) الزامل، 2014).

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل نتائج هذه الدراسة أداة مساندة للجهات ذات العلاقة عند تصميم برامج التدريب والتأهيل الموجهة لمديري المشاريع وفرق العمل داخل المؤسسات الحكومية، من خلال تضمين نتائج البحث في الدورات التدريبية وورش العمل التي تستهدف بناء قدرات الموظفين على إدارة المشاريع في ظل بيئات متغيرة اقتصادياً. كما تسهم الدراسة في توفير مؤشرات تطبيقية مهمة لدعم صانعي القرار في تبني استراتيجيات مرنة تحقق التوازن بين الالتزام بالمشاريع المخططة ومواجهة المتغيرات المفاجئة في السوق والتمويل.

وبهذا فإن القيمة التطبيقية لهذه الدراسة تتجاوز حدود هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لتكون مرجعاً عملياً يمكن للعديد من الجهات الحكومية ذات المشاريع التقنية الكبرى الاستفادة منه، خاصةً مع التوسع في

المشاريع الرقمية والبنية التحتية المتقدمة في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 ، التي تؤكد على رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية. وبذلك تبرز أهمية هذه الدراسة كأداة مساندة لصناع القرار في رسم سياسات مرنة ومحدثة تُعزز نجاح المشاريع الحكومية وتقلل من المخاطر الاقتصادية التي قد تؤثر على استمراريتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

1.1. أسئلة الدراسة

يهدف هذا البحث الى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

- ما أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أبرز التغيرات الاقتصادية التي واجهت الهيئة خلال السنوات الأخيرة؟
2. كيف أثرت التغيرات الاقتصادية على عمليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع داخل الهيئة؟
3. ما التحديات الرئيسية التي واجهتها الهيئة في إدارة مشاريعها خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي؟
4. ما نوع الاستراتيجيات أو النماذج المرنة التي طُبقت لمواجهة تأثير التغيرات الاقتصادية؟
5. كيف تقارن كفاءة إدارة المشاريع التقنية في الهيئة بفترات الاستقرار مقابل فترات التغير الاقتصادي؟

1.2. أهداف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وما تم استعراضه من تحديات وأهمية، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها تعزيز الفهم حول تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، وتقديم حلول عملية تسهم في رفع كفاءة الأداء.

1. دراسة تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.
2. التعرف على أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه إدارة المشاريع في الجهات الحكومية التقنية.
3. تقييم كفاءة ممارسات إدارة المشاريع الحالية في الهيئة ومدى مرونتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

4. اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز قدرة الهيئة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

5. توليد رؤى وتوصيات تسهم في تطوير سياسات إدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية ذات الطابع التقني.

1.3 فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. وقد جاءت الفرضيات على النحو الآتي:

1- (H_0) الفرضية الصفرية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

2- (H_1) الفرضية البديلة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

3- (H_2) الفرضية الاتجاهية

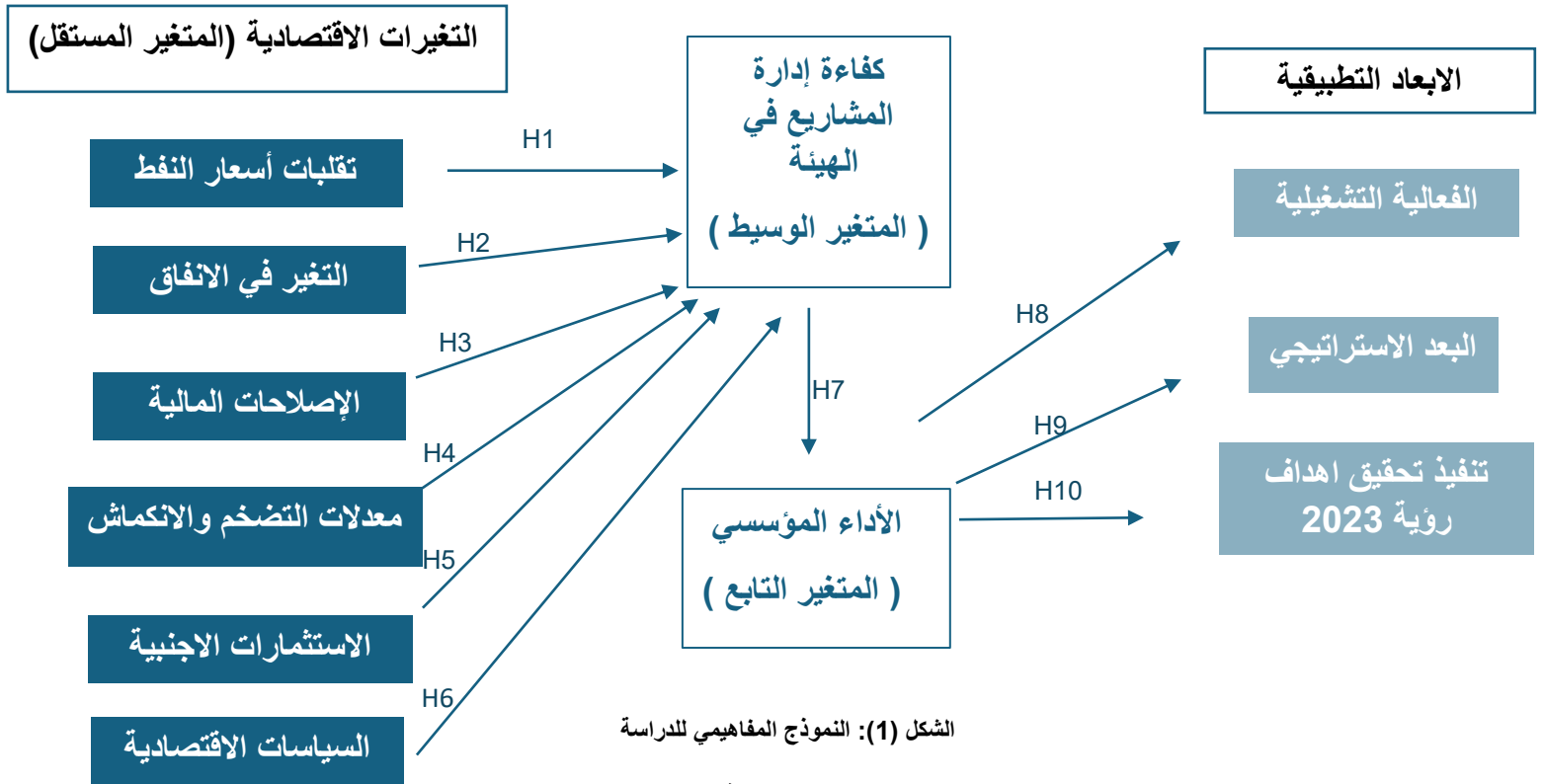
كلما زادت حدة التغيرات الاقتصادية، انخفضت كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

4- (H_3) الفرضية غير الاتجاهية

هناك علاقة معنوية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، دون تحديد اتجاه العلاقة

1.3. نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والوسيط والتابعة والفرضيات التي ستختبر في هذه الدراسة



الشكل (1): النموذج المفاهيمي للدراسة

تم تصميمها بواسطة الباحث

2.1. منهجية الدراسة

فلسفة البحث: واقعية

يعتمد هذا البحث على الفلسفة الواقعية التي تمزج بين التفسيرية والموضوعية، حيث تهدف إلى فهم تأثير التغيرات الاقتصادية على الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية من خلال المزج بين الواقع الملموس وتحليل سلوك الأفراد داخل بيئة العمل.

منهج البحث: استقرائي واستنتاجي

يُبنى هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات وتحليلها بهدف استنتاج العلاقات بين المتغيرات. كما يستخدم المنهج الاستنتاجي للتحقق من صحة الفرضيات من خلال النتائج المستخلصة .

استراتيجية البحث: دراسة حالة ومسح

يعتمد البحث على استراتيجية دراسة الحالة لتحليل الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية في مدينة الرياض، بجانب استخدام استراتيجية المسح لجمع البيانات من عينة واسعة من الموظفين.

نوع البحث: كمي

يُصنف هذا البحث ضمن البحوث الكمية التي تعتمد على جمع بيانات رقمية وتحليلها إحصائيًا بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة وقابلة للتعميم .

الأفق الزمني: مقطعي عرضي

تم إجراء هذا البحث في فترة زمنية واحدة، أي أنه يدرس العلاقة بين المتغيرات في نقطة زمنية محددة دون تتبعها على مدى زمني طويل .

طرق جمع البيانات: الاستبانة

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد صممت لتشمل مجموعة من الأسئلة ذات الإجابات المغلقة (اختيارات) والمفتوحة، وجرى توزيعها على عينة عشوائية من موظفي الجهات الحكومية في مدينة الرياض .

طرق تحليل البيانات: التحليل الإحصائي

لتحليل البيانات SPSS : تم استخدام برنامج وشمل التحليل :

التحليل الوصفي: لفهم الخصائص الأساسية للبيانات، مثل حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب .

لتحليل الفروق بين (ANOVA) واختبار تحليل التباين T اختبارات الفرضيات: مثل اختبار دراسة العلاقة بين (Correlation) المجموعات، بالإضافة إلى اختبار معامل الارتباط التغيرات الاقتصادية والأداء المؤسسي .

1.1. الدراسة الميدانية

تُعد الدراسة الميدانية أحد الأركان الرئيسية في البحث العلمي التطبيقي، حيث تسعى إلى استكشاف الواقع العملي وتحليل التحديات من منظور ميداني داخل البيئة المستهدفة. وفي ضوء ذلك، ركزت هذه الدراسة على قياس أثر التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع داخل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض كمكان لتطبيق نموذج الدراسة، من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة والأداء المؤسسي.

أظهرت العديد من الدراسات السابقة أهمية تبني منهجيات ميدانية لفهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع، وفيما يلي أبرز الدراسات ذات الصلة:
الخليفي (2018): أشار إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر مباشرة على تخصيص الميزانيات الزمنية والمالية للمشاريع الحكومية.

الدوسري (2020): توصل إلى أن النماذج المرنة في إدارة المشاريع تساعد على التكيف مع الأزمات الاقتصادية.

الزهراني (2019): ركزت دراسته على أهمية المشاريع الرقمية في تعزيز استجابة الجهات الحكومية للأزمات.

الحربي (2020): في دراسة تطبيقية على وزارة الاتصالات، كشف أن ضعف التنسيق بين الإدارات الداخلية من أبرز معوقات تنفيذ المشاريع أثناء الأزمات.

القرني (2019): أظهر في دراسته المقارنة أن التخطيط المبني على التحليل الاقتصادي يعزز قدرة الجهات الحكومية على التكيف.

القحطاني (2020): أوصى بتطوير منظومة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية التقنية، تحسباً لتغيرات السياسات الاقتصادية.

بناءً على ما سبق، اعتمدت الدراسة الميدانية الحالية على المنهج الكمي باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من موظفي هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض. وقد تم تصميم الاستبانة بهدف قياس أثر التغيرات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط، التغير في الاتفاقيات، الإصلاحات المالية، معدلات التضخم والانكماش، الاستثمارات الأجنبية، والسياسات الاقتصادية على الأداء المؤسسي، وذلك عبر متغير وسيط يتمثل في كفاءة إدارة المشاريع.

1.1. مخطط المشروع المقترح

المقدمة – مشكلة الدراسة – أهمية الدراسة – أهداف الدراسة – فرضيات الدراسة – منهجية البحث	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
استعراض الدراسات السابقة – المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات – النظريات ذات	الفصل الثاني : الإطار النظري
فلسفة البحث – منهج البحث – استراتيجية البحث – نوع البحث – الأفق الزمني – طرق جمع وتحليل البيانات	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
تحليل البيانات – نتائج التحليل الإحصائي	الفصل الرابع : التحليل الإحصائي
مناقشة النتائج – التوصيات – الخاتمة	الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات

2. الفصل الثاني الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

تُعدّ مراجعة الأدبيات خطوة أساسية في أي بحث علمي، إذ تساعد الباحث على فهم الخلفية النظرية للموضوع، وتحديد الثغرات المعرفية، وبناء الإطار المفاهيمي المناسب. يركّز هذا الفصل على دراسة المتغيرات الأساسية في البحث، وهي: التغيرات الاقتصادية، والأداء المؤسسي، وإدارة المشاريع في القطاع الحكومي. كما يتناول أبرز العلاقات التي تم تناولها بين هذه المتغيرات، وفقاً لما ورد في الدراسات السابقة.

2.2. المتغير المستقل: التغيرات الاقتصادية

أظهرت العديد من الدراسات الأثر العميق للتغيرات الاقتصادية على أداء المؤسسات الحكومية. فقد بيّن الحربي (2020) أن التحولات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على كفاءة استخدام الموارد في المؤسسات العامة.

وتوصل الخلفي (2018) إلى أن تقلبات الاقتصاد الكلي تتطلب تعديل استراتيجيات التخطيط المؤسسي لضمان المرونة والقدرة على التكيف. كما ركز الزامل (2014) على أثر تقلبات أسعار النفط على التخطيط المالي في المملكة، مؤكداً أهمية تبني سياسات مالية مرنة. وأشار القحطاني (2020) إلى أن الظروف الاقتصادية غير المستقرة تدفع المؤسسات الحكومية إلى اعتماد نماذج تشغيل أكثر كفاءة، لتقليل الهدر وتحسين الأداء.

2.3. المتغير التابع: الأداء المؤسسي

أظهرت الدراسات تنوع العوامل المؤثرة في الأداء المؤسسي، من بينها السياقات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية. ذكر المطيري (2024) أن البيئة الاستراتيجية تمثل عاملاً محورياً في تحقيق التميز المؤسسي في قطاع البترول. وبيّن الشهري (2019) أن وضوح الأهداف وفاعلية القيادة ترتبطان ارتباطاً مباشراً بتحسين نتائج الأداء.

وقد أكد الحمدان (2021) أن التحول الرقمي والمحاسبة الفعالة من العوامل الحديثة التي أصبحت تُقاس بها كفاءة الأداء في المؤسسات الحكومية، خصوصاً في ظل التوجهات الاقتصادية المتغيرة.

2.4. العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والأداء المؤسسي

ربطت العديد من الدراسات بين التغيرات الاقتصادية والأداء المؤسسي من خلال التأثير على اتخاذ القرار، وتخصيص الموارد، والمرونة التنظيمية.

2.5. دراسات أدبية سابقة في إدارة المشاريع

تناولت دراسات كثيرة التحديات التي تواجه إدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية. أوضح العريفي (2016) أهمية فهم نطاق المشروع وموارده وإدارته بطريقة احترافية لمواجهة التغيرات. وأكد الدوسري (2020) على فعالية النماذج المرنة Agile في تحسين كفاءة المشاريع الحكومية، خاصة في البيئات المتقلبة. كما أشار الزهراني (2021) إلى أن وضوح الهيكل الإداري واستخدام مؤشرات أداء واضحة يسهمان في رفع جودة تنفيذ المشاريع.

2.6. دراسات متعلقة برؤية المملكة 2030

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن رؤية المملكة 2030 تُعد إطارًا مرجعيًا لإعادة تشكيل أداء المؤسسات الحكومية. بيّنت دراسة السعدي (2022) أن المبادرات الاقتصادية ضمن الرؤية تسهم في تحسين أداء المشاريع الحكومية وتحقيق مستهدفاتها. وأكدت الهذلول (2021) على أهمية مواءمة الخطط المؤسسية مع التحولات الاقتصادية لضمان النجاح. وفي دراسة القحطاني (2017)، تبين أن الرؤية عززت من التنافسية بين الجهات الحكومية وأدت إلى رفع كفاءة الأداء.

2.7. دراسات تناولت العلاقة بين الاستراتيجية والاقتصاد

أشار الغامدي (2018) إلى أن التغيرات الاستراتيجية غالبًا ما تكون مدفوعة بمتغيرات اقتصادية. وبيّن البقمي (2019) أن مرونة الخطط الاستراتيجية في المؤسسات السعودية مكنتها من التكيف مع الضغوط المالية وتقلبات السوق. فقد أوضح عبد الله وناصر (2020) أن التغيرات الاقتصادية تفرض على المؤسسات اعتماد استراتيجيات جديدة تتناسب مع الواقع المالي والاقتصادي. كما أشارت دراسة المري (2022) إلى أن المؤسسات التي تُعيد تشكيل عملياتها الداخلية بناءً على المتغيرات الاقتصادية تُحقق أداءً أفضل على المدى المتوسط. وبيّن العنزي (2020) أن هناك علاقة طردية بين وضوح الرؤية الاقتصادية ومؤشرات الأداء الحكومي.

في المقابل، يرى العمري (2019) أن التغيرات المفاجئة، مثل الانكماش الاقتصادي، قد تُحدث آثارًا سلبية على الأداء المؤسسي في حال غياب خطط الطوارئ.

2.8. الخاتمة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اهتمامًا متزايدًا بدراسة أثر التغيرات الاقتصادية على الأداء المؤسسي، خصوصًا في المؤسسات الحكومية. كما أن العلاقة بين إدارة المشاريع والتغيرات الاقتصادية تُمثل مجالًا حيويًا للبحث والتحليل. تؤكد الأدبيات أن نجاح المؤسسات يعتمد على قدرتها على التكيف مع المتغيرات الخارجية وتبني استراتيجيات مرنة تضمن الاستدامة والكفاءة في الأداء. كما تكشف الدراسات عن وجود فجوة في تناول الأثر طويل الأمد للتغيرات الاقتصادية على كفاءة المشاريع الحكومية، وهو ما يعزز أهمية هذا البحث كمساهمة علمية جديدة في هذا المجال.

قائمة الملاحق

مقدمة الاستبيان:

في إطار إعداد بحث علمي بعنوان:

"أثر التغيرات الاقتصادية على الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي بمدينة الرياض"

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع البيانات والمعلومات من الموظفين العاملين في الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف تحليل وفهم تأثير التغيرات الاقتصادية – مثل تقلبات الأسعار، وسياسات الترشيد، وإعادة هيكلة النفقات – على كفاءة الأداء المؤسسي، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية أو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمؤسسية.

تم إعداد هذا الاستبيان كأداة بحثية رئيسية ضمن المنهج الكمي الذي تعتمد عليه الدراسة، وسيستخدم ما يتم جمعه من معلومات لأغراض البحث العلمي فقط، دون أي استخدامات أخرى. ونؤكد على أن جميع الردود ستكون سرية تمامًا، ولن يتم الإشارة إلى أي معلومات شخصية، وستُعالج البيانات بشكل إحصائي لأغراض التحليل فقط.

إن مشاركتكم وتعاونكم في تعبئة هذا الاستبيان تمثل إسهامًا مهمًا في إنجاح هذه الدراسة العلمية، وتسهم في تعزيز جودة نتائجها ومصداقيتها. لذا نرجو منكم الإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية.

مع خالص شكرنا وامتناننا لجهودكم وتعاونكم.

البيانات الشخصية :

الجنس:

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

العمر:

- ☐ أقل من 30 سنة
- ☐ من 30 إلى 40 سنة
- ☐ من 41 إلى 50 سنة
- ☐ أكثر من 50 سنة

المؤهل التعليمي :

- ☐ ثانوي
- ☐ دبلوم
- ☐ بكالوريوس
- ☐ دراسات عليا

عدد سنوات الخبرة :

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5 إلى 10 سنوات
- ☐ أكثر من 10 سنوات

الاستبيان الأول : التغيرات الاقتصادية

الرقم	التغيرات الاقتصادية	موافق	محايد	غير موافق
1	تقلبات أسعار النفط تؤثر على فعالية المشاريع الحكومية.			
2	التغير في الآفاق الاقتصادية يحدث تغيرات في أداء المشاريع.			
3	الإصلاحات المالية تعزز من كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية.			
4	تؤثر معدلات التضخم والانكماش على كفاءة التخطيط للمشاريع.			
5	تسهم الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء المؤسسات الحكومية.			
6	السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على جودة تنفيذ المشاريع.			

الاستبيان الثاني: كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة

الرقم	كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة	موافق	محايد	غير موافق
7	تضع الهيئة أهدافاً واضحة وقابلة للقياس للمشاريع.			
8	تمتلك الهيئة المهارات والخبرات الكافية لإدارة المشاريع بفعالية.			
9	تُطبق الهيئة آليات واضحة لمتابعة تقدم تنفيذ المشاريع.			
10	تتخذ الهيئة إجراءات تصحيحية مناسبة عند انحراف المشروع عن المسار المخطط.			
11	يتم إشراك الموظفين في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع.			

الاستبيان الثالث: الأداء المؤسسي

الرقم	الأداء المؤسسي	موافق	محايد	غير موافق
12	يتم قياس الأداء المؤسسي بناءً على مؤشرات واضحة.			
13	تحرص المؤسسة على تحسين جودة الخدمات المقدمة.			
14	يوجد تواصل فعال بين الإدارات لتحسين التنسيق المؤسسي.			
15	تعتمد المؤسسة على نتائج الأداء في تحسين استراتيجياتها.			

قائمة المراجع

- الزامل، ن. ح. (2014). أثر تقلبات أسعار النفط على التخطيط المالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- العريفي، س. ع. (2016). إدارة المشاريع: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- الخليفي، ع. م. (2018). التغيرات الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها على استراتيجيات التخطيط. جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
- عمر، ر.، ودويري، م. (2019). أثر الحجم والربحية على الاستثمارات في قطاع الاتصالات السعودي. مجلة الاقتصاد الحديث، 7(4)، 78-55.
- الشهري، خ. ع. (2019). إدارة المشاريع الحكومية في ظل التغيرات الاقتصادية. مجلة الإدارة العامة، 54(2)، 251-233.
- القرني، ر. م. (2019). كفاءة إدارة المشاريع في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة. جدة: مركز الأبحاث الإدارية.
- البلوي، ن. س. (2020). أثر التغيرات الاقتصادية على الكفاءة المؤسسية في القطاع العام. مجلة الاقتصاد والإدارة، 11(1)، 98-77.
- الدوسري، أ. ر. (2020). نماذج مرنة لإدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية التقنية. الرياض: مركز البحوث الإدارية.
- القحطاني، س. ن. (2020). إدارة المشاريع الحكومية في بيئات اقتصادية متغيرة. الرياض: دار العلوم الإدارية.

الحربي، م. س. (2020). *التغيرات الاقتصادية وأثرها على الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على القطاع الحكومي*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الهاجري، ف. م. (2021). دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين الأداء الحكومي. *مجلة التخطيط والإدارة*، 9(3)، 119-102.

الأحمدي، س. (2021). محددات البيئة الاستراتيجية وعلاقتها بفعالية المشاريع الحكومية. *مجلة الإدارة العامة*، 18(2)، 123-99.

الأنصاري، ب. ج. (2022). العلاقة بين القيادة الإدارية والتحول المؤسسي في ضوء التغيرات الاقتصادية. *مجلة التطوير الإداري*، 6(2)، 169-145.

الشمري، ر. ط. (2022). التغيرات الاقتصادية الحديثة وتأثيرها على الأداء المؤسسي في المملكة. *مجلة الاقتصاد السعودي*، 15(1)، 50-34.

الرويلي، ع. ك. (2022). فعالية استراتيجيات إدارة المشاريع الحكومية في ظل الأزمات الاقتصادية. *مجلة البحوث الإدارية*، 13(2)، 107-88.

المطلق، ل. ص. (2023). مدى تكيف الإدارات الحكومية مع التغيرات الاقتصادية. *المجلة السعودية للإدارة العامة*، 20(1)، 129-111.

اليوسف، ف. ن. (2023). التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الحكومية في ظل المتغيرات الاقتصادية. *مجلة الأبحاث الإدارية*، 14(3)، 80-61.

التميمي، ه. أ. (2023). تقييم الأداء المؤسسي في ظل التحولات الاقتصادية. *مجلة دراسات التنمية*، 12(2)، 91-70.

المطيري، ف. (2024). أثر البيئة الاستراتيجية في التميز التنظيمي في قطاع البترول. *مجلة العلوم الإدارية*، 12(3)، 245-220.

الغامدي، ن. د. (2024). تحليل استجابات الإدارات الحكومية للتغيرات الاقتصادية المفاجئة. مجلة دراسات الإدارة والسياسات، 10(1)، 51-75